OIC/EX-SUM-4/2012/RES/FINAL

القرارات الصادرة عن

الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر

القمة الإسلامي

مكة المكرمة- المملكة العربية

السعودية

26- 27 رمضان 1433هـ

(الموافق 14- 15 أغسطس 2012م)

الـفـهـرس

	الـمـوضـــــــــــــــــــــــــــوع	أرقـام الـصفـحـات
1.	**القرار رقم EX-4/1 (ق.إ) بشأن قضية فلسطين**	**1**
2.	**القرار رقم EX-4/2 (ق.إ) بشأن الوضع في سوريا**	**7**
3.	**القرار رقم EX-4/3 (ق.إ) بشأن جماعة الروهينغيا المسلمة في ميانمار**	**9**
4.	**القرار رقم EX-4/4 (ق.إ) بشأن الوضع في مالي والساحل**	**12**
5.	**القرار رقم EX-4/5 (ق.إ) بشأن تعزيز التضامن الإسلامي**	**18**

القرار EX-4/1 (ق. إ)
بشأن
قضية فلسطين

إنّ مؤتمر القمة الإسلاميّ الاستثنائي الرابع المنعقد في مكة المكرمة يومي 26 و27 رمضان 1433هـ الموافق 14 و15 أغسطس 2012م؛

بعد أن درس تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين؛

وإذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلاميّ؛

وإذ يستند إلى القرارات الإسلاميّة بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي؛

وإذ يستذكر القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وخاصة القرارات رقم 242 (1967) و252(1968) و338 (1973) و425 (1978) و465 (1980) و476 (1980) و478 (1980) و681(1990) و1073(1996) و1397 (2002) و1435(2002) و1515 (2003)، وقرار الجمعية العامة رقم 194 الخاص بقضية اللاجئين، وقرار الجمعية العامة رقم ES10-10 في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لعام 2002، حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ES-10/15 حول جدار الفصل العنصري الذي تبنيه قوة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية؛

وإذ يشير إلى القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة؛

وإذ يعرب عن إدانته الشديدة لاستمرار إسرائيل في ارتكاب جرائمها ومذابحها وممارساتها وإجراءاتها القمعية والإرهابية ضد الشعب الفلسطيني والاعتداء على مقدساته ومؤسساته الوطنية،

ولمواصلتها سياسة الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات القائمة ومصادرة الأراضي والأملاك، وتدمير المنازل، واستمرار سياسة العقوبات الجماعية والاغتيالات ضد المواطنين الفلسطينيين في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وحصار وعزل مدينة القدس الشريف وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة، والإساءة إلى المقدسات الإسلاميّة والمسيحية، وفرض الحصار الجائر على قطاع غزة وقطع إمدادات الوقود والغذاء والدواء عن سكانه؛

و إ ذ يـشيـد بصمود الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة؛

و إ ذ يـعقـد العزم على دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية الثابتة بكل السبل والطرق الممكنة:

1. يـؤكـد مجدَّداً الطابَع المركزيَّ لقضية فلسطين، وفي القلب منها القدسُ الشريف، وأهميتَها للأمة الإسلاميّة جمعاء، وضرورةَ الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلاميّة والمسيحية المقدسة. ويـجـد د إدانتَه الشديدةَ لإسرائيل، السلطةِ القائمة بالاحتلال، لعدوانها المتواصل على الأماكن الإسلاميّة والمسيحية المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. ويـؤكـد مـجـد اً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وأن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف، ومحاولاتها لتغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، هي إجراءات غير قانونية، ولاغية وباطلة وليست لها أية شرعية، ويجب إلغاؤها فوراً؛

2. يـديـن بشدة الإجراءات الإسرائيلية العنصرية المتمثلة في هدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة وطرد وتشريد العديد من الأسر الفلسطينية من أحياء القدس الشرقية.

3. يـحـذ ر من مسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتقسيم المسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود وتخصيص أوقات لليهود للصلاة فيه، ويـؤكـد أن المسجد الأقصى- قبلة المسلمين الأولى، بكل أركانها ما فوق الأرض منها وما تحت الأرض- كل لا يتجزأ،

وانه حق خالص للمسلمين وحدهم وسيبقى كذلك. ويـنـدد باستمرار الحفريات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، بما فيها المواقع الدينية وما حولها.

4. يـقـرر تبني الخطة الإستراتيجية متعددة القطاعات، الخاصة بالقدس، التي تم اعتمادها في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلاميّ لمدينة القدس، ويـدعـو الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس ومؤسساتها وأهلها وفقاَ لهذه الخطة الإستراتيجية ودعم المشاريع المتضمنة فيها. ويـعـهـد إلى الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين.

5. يـديـن بشدة مواصلة وتكثيف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال ، لأنشطتها الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية وتشييد الجدار العنصري الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولاسيما في القدس الشرقية المحتلة وما حولها وفرض القيود على دخول القدس الشرقية والإقامة فيها وزيادة عزل المدينة عن محيطها، منتهكة التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 تموز/ يوليه 2004. ويـحثّ المؤتمرُ المجتمَع الدوليَّ، بما في ذلك مجلس الأمن الدولّي والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، على بذل جميع الجهود لتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

6. يـطـالـب دول العالم بعدم توقيع أية اتفاقيات أو اتخاذ أي إجراء ينتهك القوانين والقرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وطالب المجتمع الدولي، مجسدا في الأمم المتحدة، أن يهتم بقضية مدينة القدس وحماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة المتخذة بشأن هذه المسألة.

7. يـديـن بشدة أعمال العنف والاستفزاز والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية وتدنيس أماكنهم الدينية من مساجد وكنائس في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. كما يدين تهديداتهم وانتهاكاتهم المتكررة ضد المسجد الأقصى.

8. يـشـد د على أن أيّ تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي برمته يجب أن تستند إلى أحكام القانون الدولي وإلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967) و338 (1973) و1397 (2002) و1515 (2003) و1850 (2008) ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للجنة الرباعية، بما يحقق حل الدولتين ويُمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ومنهاحقّه في تقرير مصيره في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل عام1967 ، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 م.

9. يـؤكـد القرارات السابقة بخصوص رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة، ويـطـالـب مجلس الأمن الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين، والتحرك الفوري لرفع الحصار وإلزام إسرائيل بوقف اعتداءاتها وعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني.

10. يـحثّ الدول الأعضاء على دعم الجهود الدبلوماسية المبذولة لتوسيع نطاق الاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام 1967 من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وانضمامها كعضو كامل في الأمم المتحدة ولتأخذ مكانها الطبيعي والمستحق في مجتمع الدول، وطالب المؤتمر جميع الدول الأعضاء بدعم القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقدس الشريف، ومساندة الجهود الدولية الساعية لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولّي الإنسانّي وقانون حقوق الإنسان.

11. يـديـن إسرائيل لاستمرارها في اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجونها وتعريضهم لشتى صنوف التعذيب وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، ويطالب بالإفراج الفوري عنهم.

12. يـديـن كذلك منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبعض أعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بفلسطين في حركة عدم الانحياز من الوصول إلى رام الله، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الاجتماع الاستثنائي للجنة الذي كان مقرراً عقده يومي 5 و6 أغسطس 2012م.

13. يـشيـد بجهود المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، في الدفاع عن المقدسات الإسلاميّة في مدينة القدس من خلال الدعم السخي والمتواصل للمدينة المقدسة ومؤسساتها وأهلها لتمكينهم من الوقوف في وجه محاولات إسرائيل تهويدَ مدينتهم.

14. يـشيـد بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية للحفاظ على مدينة القدس الشريف والساعية إلى تثبيت سكانها العرب المقدسيين على أرضهم في وجه المحاولات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس وتغيير معالمها العربية والإسلاميّ ة والمسيحية وإفراغها من سكانها الفلسطينيين المقدسيين، ويؤكد تقديره الكبير لجهود جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في إعادة إعمار الأماكن المقدسة الإسلاميّة والمسيحية في مدينة القدس، وخاصة إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي وصيانة قبة الصخرة المشرفة وإعادة ترميم المتحف الإسلاميّ والحفاظ على الأوقاف الإسلاميّة والمسيحية في القدس الشريف.

15. يـشيـد بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلاميّة في القدس الشريف، والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة، ويثّمن الدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف، المنبثقة عن لجنة القدس، في دعم مدينة القدس من خلال المشاريع التنموية والأنشطة التي تنجزها لفائدة المدينة المقدسة، ويطالب الدول الأعضاء بدعمها مالياً .

16. يـشيـد المؤتمر بإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، خلال المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، الذي عقد في الدوحة في فبراير 2012 بناء على قرار القمة العربية (22) في سرت 2010، باستعداد دولة قطر للمشاركة بكل إمكانياتها في سبيل وضع الخطة الاستراتيجية الخاصة بالقدس موضع التنفيذ، ويؤكد على ضرورة

تنفيذ دعوة سمو أمير دولة قطر بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي بغرض استصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ احتلال عام 1967 في القدس العربية بقصد طمس معالمها الإسلاميّة والعربية.

17. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في الموضوع إلى الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ.

- - - -

القرار EX-4/2 (ق.إ)
بشأن
الوضع في سوريا

إنّ مؤتمر القمة الإسلاميّ الاستثنائي الرابع المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 26 و27 رمضان 1433 هـ الموافق 14 و15 أغسطس 2012م،

إذ يشير إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلاميّ الذي يؤكد على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء وفقا لأنظمتها الدستورية والقانونية؛

وإذ يعرب عن قلقه العميق من تواصل تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في سوريا وتواصل أعمال العنف المفرط التي أسفرت عن آلاف القتلى من المدنيين السوريين الأبرياء واضطرار مئات الآلاف من السوريين إلى اللجوء إلى دول الجوار بحثا عن ملاذ آمن؛

وإذ يدعو السلطات السورية إلى لتوقف فوراً عن استخدام القوة ضد المواطنين السوريين، وإلى الاستجابة لتطلعاتهم ومطالبهم المشروعة في المشاركة السياسية والحكم الرشيد؛

وإذ يؤكد دعمه الكامل للمبادرة العربية التي ترمي إلى وضع حد لأعمال العنف في سوريا وإيجاد حل سلميّ للأزمة السورية؛

1- **يؤكد** موقفه المبدئّي الداعي إلى ضرورة صون وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

2- **يدين** استمرار عمليات إراقة الدماء في سورية، ويشدد على المسؤولية الرئيسية للسلطات السورية عن استمرار أعمال العنف وإراقة الدماء.

3- **يدين** إسقاط سوريا لطائرة عسكرية تركية وَيعتبر هذا العملَ خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار في المنطقة.

4- **يدعو** إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل والدمار وإلى الاحترام التام للقيم الإسلاميّة وحقوق الإنسان وتجنيب سوريا خطر الحرب الأهلية الشاملة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على أبناء الشعب السوري وعلى المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين.

5- يرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع في سوريا بتاريخ 3 أغسطس 2012 الذي يدين بشدة استمرار الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية من قبل السلطات السورية واستخدام القوة ضد المدنيين والإعدام التعسفي والقتل والاضطهاد. ويدعو، في هذا الصدد، إلى البدء في التنفيذ الفوري لخطة المرحلة الانتقالية ووضع آلية سلمية تسمح ببناء دولة سورية الجديدة القائمة على نظام تعددي وديمقراطي ومدني تتوفر فيه المساواة على أساس القانون والمواطنة والحريات الأساسية.

6- **يقرر** تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلاميّ وجميع أجهزتها المتفرعة والمتخصصة والمنتمية بناءً على ما أوصى به اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاريّ المنعقد بجدة بتاريخ 24 يونيو 2012م.

7- **ويدعو** مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة بوضع حد لأعمال العنف وسفك الدماء الجارية في سورية، وذلك من خلال إيجاد حل سلميّ ودائم للازمة السورية.

8- **يؤكد** التزامه القويّ بتأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري والتضامن مع دول الجوار في تحمّل أعبائها، **ويحث** الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لتقديم الدعم للشعب السوري وتمكين الأمانة العامة على وجه السرعة من تنفيذ نشاطات المساعدة الإنسانية في سوريا على نطاق كامل.

القرار **EX-4/3** (ق. إ)

بـشـأن
جمـاعـة الـروهـيـنـغـيـا الـمـسـلـمـة فـي مـيـانـمـار

إن مؤتمر القمة الإسلامّي الاستثنائي الرابع المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 26 و27 رمضان 1433هـ الموافق 14 و15 أغسطس 2012م،

إذ يسترشد بمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامّي وأهدافه، وعملاً بالقرارات ذات الصلة بالجماعات والمجتمعات المسلمة التي تدعو إلى مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء على المحافظة على كرامتها وهويتها الثقافية والدينية؛

وإذ يؤكد الحاجة لاحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنسانّي الدولّي وقواعده المقبولة عالمياً ؛

وإذ يدين استمرار سلطات ميانمار في تجاهلها للقانون الدولي، وما قد يترتب على ذلك من آثار وخيمة على السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمّي والعالمّي؛

وإذ يقدِّر جهود المجموعة الإسلامّية في جنيف المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية الرامية إلى تسليط الضوء على قضية الروهينغيا وفقاً لمقترحات الأمين العام،

1- **يشيد** بتبرع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات إنسانية لمسلمي الروهينغيا المتضررين؛

2- يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الخيرية والإغاثية إلى التبرع تحت للبرنامج الإنساني العاجل الذي أعدته منظمة التعاون الإسلامي لإغاثة مسلمي الروهينغيا في اتحاد ميانمار وذلك تأكيداً " لشعار التضامن الإسلامي".

3- **يدعو** سلطات ميانمار إلى اعتماد سياسة تشمل جميع مكونات شعب ميانمار العرقية والدينية (بما في ذلك مسلمي الروهينغيا) بصفتها جزءاً لا يتجزأ من عملية الديمقراطية والإصلاح الجارية في البلاد. **ويندد** بأعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة،

ويحث سلطات ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار والشروع في عملية إعادة التأهيل والمصالحة في المنطقة؛

4- **يدعو** سلطات ميانمار إلى التعاون مع جميع الأطراف والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية للأشخاص والجماعات المتضررة؛ كما **يحثها** على إعادة حق المواطنة إلى جماعة الروهينغيا. **ويرحّب** بالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلاميّ لزيارة هذا البلد، بما في ذلك ولاية راخين. ويرحّب المؤتمر بالالتزام الأكيد للدول الأعضاء في رابطة أقطار جنوب شرق آسيا بشأن هذه المسألة؛

5- **يؤكد مجدداً** مطالبته سلطات ميانمار، وخاصة في ولاية راخين، بالوقف الفوريّ لاستخدام القوة والعنف والامتناع عن ارتكاب الأفعال غير القانونية التي قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وتغليب الحلول السلمية عن طريق الحوار من أجل تحقيق الوحدة الوطنية؛

6- **يؤكد** قرارَ الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/238 بتاريخ 26 مارس 2010م بأن "الروهينغيا أقلية عرقية في شمال ولاية راخين"؛

7- **يقرِّر**:

أ- أن يعتمد التوصيات الصادرةَ عن اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة المنعقد في 5 أغسطس 2012، بما في ذلك عقد دورة خاصة لمجلس حقوق الإنسان وتشكيل فريق اتصال تابع للمنظمة لتدارس قضية مسلمي الروهينغيا؛

ب- أن يفوِّض إلى مجموعة الدول الأعضاء في نيويورك طرحَ مشروع قرار خاص بمسلمي الروهينغيا في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية القادمة؛

ج- **أن يحثّ** جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية والعاجلة لأبناء شعب الروهينغيا ومساعدتهم على تجاوز الأزمة الإنسانية الخطيرة بالتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامّي؛

د- **أن يكلّف** الأمينَ العام لمنظمة التعاون الإسلامّي بتعيين مبعوث خاص لهذه القضية الهامة؛

هـ- **أن يطلب** من الأمين العام للمنظمة متابعة تنفيذ هذا القرار.

- - -

القرار EX-4/4 (ق.إ)
بشأن
الأوضاع في مالي والساحل

إن مؤتمر القمة الإسلاميّ الاستثنائي الرابع المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 26 و27 رمضان 1433 هـ الموافق 14 و15 أغسطس 2012م،

إذ يستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلاميّ، ولاسيما ما يتعلق منها بصون سيادة دولها الأعضاء وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛

وإذ يعرب عن قلقه العميق مما تشهده الأوضاع في مالي ومنطقة الساحل من تطوّرات تتَّسم بتصاعد لم يسبق له مثيل في الأعمال الإرهابية التي تؤجِّجها ويلاتُ الجرائم المنظَّمة، ومنها الاتجار غير المشروع بالسلاح وبالمخدرات التي تهدد الاستقرار والسلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان منطقة الساحل، وخصوصاً مالي التي تواجه خطر تقسيم أراضيها؛

وإذ يشير إلى برنامج العمل العشريّ الصادر عن مؤتمر القمة الإسلاميّ في دورته الاستثنائية الثالثة (التي عُقدت بمكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005م)، والذي يطلب من الدول الأعضاء التعاون على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته، والجريمة المنظَّمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والفساد، وتبييض الأموال، والاتجار بالبشر؛

وإذ يستذكر إدانةَ منظمة التعاون الإسلاميّ القاطعة للإعلان الأحاديّ الجانب عن الاستقلال الذي تنادي به الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وللأعمال التي ترتكبها المجموعات الإرهابية في شمال مالي؛

وإذ يستذكر الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة التنفيذية الاستثنائية المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلاميّ والمنعقدة يوم 24 يونيو 2012م بجدّة فيما يخص الأوضاع في مالي ومنطقة الساحل،

1. **يشيد** بمواقف خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، الداعمة للقضايا الأفريقية والإسلاميّة والتي من شأنها أن تساعد على استتباب الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في هذه الدول؛

2. **يؤكّد** موقفَه المبدئيَّ ودعَمه لصون سيادة جمهورية مالي وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛

3. **يعيد تأكيد** تضامنه الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، **ويدعو** جميعَ الدول الأعضاء إلى أن تقدم لها الدعم والمساعدة اللاّزمين لمساعدتها على تحقيق أهدافها؛

4. **يعرب** عن قلقه الشديد من المأساة الإنسانية في مالي ومنطقة الساحل، **ويكلّف** الأمينَ العامَّ باتخاذ الإجراءات اللاّزمة لحشد الموارد الضرورية التي من شأنها أن تساعد على تذليل الصعاب التي يواجهها مئات الآلاف من اللاّجئين والنازحين في مالي والدول المجاورة؛

5. **يدين** بشدّة ما ترتكبه المجموعات الإرهابية من مظالم في حقّ السكان المدنيين العُزّل، وما تقترفه من تدمير للمواقع التي صنّفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث الثقافي العالميّ، ولاسيّما في تومبوكتو، **ويدعو** منظمةَ الإيسيسكو إلى المشاركة في حماية وصون هذا التراث؛

6. **يطلب** من الأمين العامّ تعيين مبعوث خاصّ إلى مالي ومنطقة الساحل؛

7. يشيد بالوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويشجعها، ويدعم الجهودَ الجارية التي تبذلها البلدان المعنية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) والاتحاد

الأفريقّي والأمم المتحدة. ويشيد المؤتمر ويشجع الجهود التي يبذلها غيرها من البلدان المعنية، ومنها المغرب، من أجل مساعدة مالي على استعادة سلامة أراضيها واستقرارها، ممّا يمكّنها من توطيد وحدتها الوطنية وتعزيز تنميتها.

- - -

القرار EX-4/5 (ق.إ)
بشأن
تعزيز التضامن الإسلامي

إن مؤتمر القمة الإسلاميّ الاستثنائي الرابع المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 26 و27 رمضان 1433 هـ الموافق 14 و15 أغسطس 2012م،

وإذ يشير إلى مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والتي تدعو إلى الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في الوحدة والإخاء، وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء؛

وإذ يشير إلى ما تضمنه البرنامج العشري الصادر عن قمة مكة الاستثنائية الثالثة من ضرورة تعزيز التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك في إطار منظمة التعاون الإسلامي ودعم المنظمة لتحقيق هذا الهدف؛

و إذ يثمن عاليا دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى قادة الأمة الإسلامية وزعمائها لتعزيز أواصر التضامن بين الدول والشعوب الإسلامية لتأكيد وحدة الصف والتصدي لمصادر الفتنة والشقاق وإعادة اللحمة للأمة الإسلامية وتقوية التضامن الإسلامي؛

وإذ يؤكد حاجة الأمة الإسلامية في هذا المنعطف التاريخي من حياتها إلى صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة ، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي؛

يقرر:

1- حث الدول الأعضاء على تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن اتساقا مع المبادئ التي تضمنها ميثاق مكة الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي.

2- تكليف الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بمتابعة توصيات ميثاق مكة الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة بشان تعزيز التضامن الإسلامي ووضع الآليات والإجراءات المناسبة لتنفيذها وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء